كلمة
جمهورية مصر العربية أمام المؤتمر الوزاري الدولي للطاقة النووية
يلقيها

السيد الأستاذ الدكتور/ محمد شاكر المرقبى
وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

أبو ظبى – الإمارات
30 أكتوبر 2017

السيدات والسادة

إسمحوا لي فى البداية أن أتوجه بالتهنئة إليكم جميعاً والى دولة الإمارات العربية المتحدة والى أعضاء وكالة الطاقة النووية لمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية بفرنسا لعقد هذا المؤتمر، كما أننى أتطلع أن تكون المشاركة في هذا المؤتمر المهم فرصة لإجراء حوار رفيع المستوى عن دور القوى النووية فى تلبيه الطلب على الطاقة فى المستقبل، بما يساهم فى التنمية المستدامة والتخفيف من حدة التغير في المناخ، كما

نتطلع جميعاً إلى مناقشة وتبادل الآراء حول القضايا الأساسية ذات الدور الرئيسى فى تطوير القوى النووية، مع خالص التمنيات بالتوفيق فى مهمتكم وأؤكد الدعم الكامل من قبل وفد بلادي لجهودكم ومساعيكم، كما أود أن أؤكد على إمتنان مصر ودعمها الثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤكدين إستمرار دعم مصر من أجل تعاظم دور الوكالة فى تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها فى كافة المجالات السلمية لخدمة البشرية.

السيدات والسادة

تعد مصر من بين الدول الرائدة في إدراك أهمية الطاقة النووية والدور الذى يمكن أن تسهم به في حل أهم عقبتين تواجهان التنمية المستدامة ألا وهما إنتاج الكهرباء وتحلية المياه حيث بدأت مصر نشاطها النووي السلمى بإنشاء مفاعلات بحثية وأنها تعمل الآن على بناء محطات قوى نووية لتلبية احتياجات من الكهرباء.

السيدات والسادة

تدعم مصر الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتؤكد على حق الدول الأعضاء في الاستخدام السلمى للطاقة النووية باعتباره حق أصيل للدول الأعضاء وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

تؤكد مصر على أهمية البعد الخاص بالأمان النووى للمفاعلات والمحطات النووية وهذا من خلال أنشطة التعاون الفنى فى مصر والتي تغطى مشروعات حيوية فى مجال الأمان النووى، ومنها مشروع الإدارة المتكاملة للمصادر المشعة والذى يشمل إعداد قاعدة بيانات للمصادر المشعة المستنفذة الموجودة بمصر وادخال نظم توكيد الجودة فى إدارة النفايات المشعة وتدريب الكوادر البشرية القادرة علًى مجابهة أية حوادث نووية أو إشعاعية مما يؤدى الى حماية الانسان والبيئة.

كما تحرص مصر على توظيف ما لديها من خبرات وكوادر مؤهلة ومرافق بحثية فى خدمة برامج الاستخدام السلمى للطاقة الذرية على المستوى الإقليمي والذى يشمل المجالين العربى والأفريقى وتم ذلك من خلال مشاركة مصر الجادة والفعالة فى برامج التدريب والتأهيل والمشروعات البحثية وذلك من خلال عضويتها فى كل من الهيئة العربية للطاقة الذرية واتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي.

السيدات والسادة

إن لاستخدام محطات القوي النووية في توليد الكهرباء في مصر أهمية استراتيجية نظراً لمحدودية الموارد المتاحة من الوقود التقليدي واستنفاد مصادر إنتاج الطاقة المائية اللازمة لمجابهة هذه الزيادة المستمرة، وقد تطلب ذلك العمل علي عدة محاور أهمها تحسين كفاءة إنتاج الطاقة وترشيد الإستهلاك فضلا عن تعديل مزيج الطاقة الحالي وتنويع مصادر توليد الكهرباء من خلال التوسع في إستخدام مصادر الطاقة المتجددة وإستخدام محطات الفحم بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلوث والمحافظة علي البيئة فضلا عن تنفيذ البرنامج النووي المصرى لتوليد الكهرباء وخاصة في ظل الاحتياجات الكهربائية المتزايدة والتي تبلغ في ما بين 7 – 10% سنوياً خلال السنوات العشر القادمة وهذا يعني إضافات سنوية لقدرات التوليد الكهربائية الحالية بمقدار 2500–3500 ميجاوات وذلك لتأمين حاجة مشاريع البنية التحتية من مصادر مستقرة وآمنة من الطاقة الكهربائية، ولسوف يتم ذلك وفقاً لخطة الدولة التي تهدف للوصول بمساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة إلى حوالي 20% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2022، تماشياً مع إلتزامات مصر بموجب إتفاق باريس لتغير المناخ، حيث تعتبر مصر من أكثر دول العالم تعرضا لأضرار التغيرات المناخية.

السيدات والسادة,

لا تقتصر أهمية البرنامج المصري للمحطات النووية على توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر ولكنها تكمن إستراتيجيا وإقتصاديا وفنيا وعلميا فى الحفاظ على موارد الطاقة البترولية (الزيت والغاز الطبيعى) كمصادر هامة للتنمية المستمرة والمستقلة واستخدامها فى الصناعات البتروكيميائية وصناعة الأسمدة لتعظيم القيمة المضافة،

كما يؤدى ذلك إلى تخفيض معدلات إستيراد البترول ومنتجاته، والمساهمة في تطوير الصناعة المصرية من خلال التصاعد بنسب التصنيع المحلى مع كل محطة جديدة.

وإتصالاً بذلك، فقد أعلنت مصر في أكتوبر ٢٠٠٧ عن بدء برنامج لبناء عدد ٤ وحدات نووية لتوليد الكهرباء – طبقاً للمعايير الدولية للأمان والأمن النوويين واتخاذ الخطوات التنفيذية لإقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء إعتماداً على الخبرات والقدرات المصرية بالتعاون مع مختلف شركاء مصر الدوليين ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد تم الإنتهاء من العديد من الإجراءات الضرورية للبرنامج النووي المصرى والتي تمثل أهمها في دعم البنية التحتية التشريعية والمؤسساتية والتنظيمية للعمل في مجال الطاقة النووية، وتضمنت إعادة تشكيل المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية برئاسة السيد رئيس الجمهورية، وإصدار القانون النووي رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية، وإنشاء هيئة الرقابة النووية والإشعاعية كهيئة رقابية مستقلة كما تم توقيع عقد لتقديم الخدمات الإستشارية للمشروع وقد اشتمل التعاقد على تحديث واستكمال دراسات الموقع طبقاً لأحدث المتطلبات الدولية ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعداد الدراسات الفنية الإستراتيجية اللازمة للمشروع وقد تم تضمين نتائج تلك الدراسات في كراسة الشروط والمواصفات الفنية، بالإضافة إلى الدروس والخبرات المستفادة من تجارب الدول الأخرى.

السيدات والسادة

لقد أخذت قضية الطاقة بكافة أبعادها مكانها المناسب في تقدير القيادة السياسية إدراكاً منها لأهمية ملف الطاقة لذا فقد أولت اهتماماً خاصاً بإحياء المشروع النووي المصرى بدأً من يونيو 2014 حيث تم إجراء الاتصالات اللازمة مع عدد من الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية (لمفاعلات الماء الخفيف المضغوط – PWR) للوقوف على متطلباتها والمحددات والشروط التي تضعها تلك الدول قبل بدء إجراءات تنفيذ

المشروع. حيث تم مخاطبة السادة الوزراء المعنيين بمتابعة موضوعات الطاقة بتلك الدول من أجل بدء المفاوضات الأولية معها لبناء عدد من وحدات القوى النووية بموقع الضبعة أخذاً في الإعتبار النواحي الإقتصادية والتمويلية وعوامل الجذب التي سوف تساهم بقوة في إختيار الشريك الإستراتيجي الذى سيقوم بتنفيذ المشروع. وقد بادرت عدد من الدول التي تم مخاطبتها بالرد مرحبة ببدء مباحثات لتحديد خطوات تنفيذ البرنامج النووي السلمي لمصر.

وفى هذا الإطار فقد تم عقد العديد من جلسات المباحثات والمفاوضات الثنائية مع كل دولة على حدة كما قام عدد من المختصين من تلك الدول بزيارة موقع المحطة النووية بالضبعة، كما تم تسليم تلك الوفود نسخة من المتطلبات الفنية والإقتصادية والتمويلية المصرية للمحطة النووية من أجل إعداد عروض فنية وتمويلية متكاملة خاصة بالمشروع. وقد أسفرت كل هذه الجهود عن توقيع بعض مذكرات التفاهم والإتفاقيات ومناقشة البعض الأخر.

وفي ضوء نتائج تلك المفاوضات مع الدول تم اختيار دولة روسيا الإتحادية كشريك استراتيجي للمشاركة في تنفيذ البرنامج النووي المصري، تمهيداً للوصول إلى إتفاق متكامل بشأن البرنامج النووي المصري، حيث أتخذت العديد من الإجراءات التنفيذية بتوقيع اتفاقية تطوير المشروع (PDA) بين البلدين في فبراير 2015، وتلا ذلك توقيع الإتفاقية الحكومية (IGA) وكذلك الاتفاقية الحكومية التمويلية (CIGA) بين الحكومتين المصرية والروسية في نوفمبر 2015 تمهيداً للتعاقد مع الجانب الروسى لإنشاء أول محطة نووية مصرية بالضبعة.

لقد قطعت مصر شوطاً كبيراً فى إعداد وإنهاء الإجراءات التنفيذية مع روسيا الإتحادية، الشريك الإستراتيجي لمصر فى هذا المشروع، عن طريق البدء فى تنفيذ بناء أول محطة نووية فى منطقة الضبعة بقدرة إجمالية 4800 ميجاوات، وتم الإنتهاء بالفعل من الجوانب الفنية والتمويلية والقانونية فيما يخص عقود التصميم وتأمين توريد الوقود النووي، والخدمات الإستشارية للتشغيل والصيانة، وإدارة الوقود النووى المستنفد.

السيدات والسادة

لقد تمثلت الأهداف الرئيسية للبرنامج النووي المصرى لتوليد الكهرباء في الأتى:

- تأمين وتوفير الإمداد بالطاقة الكهربائية ضمن سياسة تنوع مصادر الطاقة.
- تعظيم المشاركة المحلية ونقل توطين تكنولوجيا المحطات النووية.
- خفض الانبعاثات الغازية وتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا ما نأمل في تحقيقه في المستقبل القريب.

وفى النهاية أتقدم بخالص الشكر لكل من دولة الإمارات ووكالة الطاقة النووية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفرنسا والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنظيم هذا المؤتمر وأود أن أجدد ثقة بلادي فى الدور الهام الذى تقوم به الوكالة لبث روح التعاون مع الدول النامية للنهوض بالقدرات البشرية والمعرفية، معرباً عن دعم مصر لمشاركة الوكالة الفعالة فى كافة المجالات العلمية والبحثية لتحقيق التنمية والأمن والأمان لصالح شعوب العالم أجمع.